سياسات واتفاقيات الاستثمار
الدولة وحيز صنع السياسات

ورشة عمل وطنية حول دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في الخطط والسياسات الإنمائية

تقديم كندة محمدية

المحتوى

- اهمية واثار سياسات التجارة والاستثمار في اطار العملية التنموية
- سياسات الاستثمار ودور الدولة التنموي
- اتفاقيات الاستثمار الثنائية المبرمة من قبل السودان
- امثلة عن القواعد المضمنة في اتفاقيات الاستثمار
- التحكيم الدولي
- العلاقة ما بين الاتفاقيات وجذب الاستثمار
- مجموعات نقاش

اهمية واثار سياسات التجارة والاستثمار في اطار العملية التنموية

- اثار هيكلية/ بنيوية على الحيز المتاح لصنع وتنفيذ السياسات التنموية
- قواعد قانونية غالبا ما تؤدي الى قيود على الادوات المتاحة للدولة
- اهمية الملاءمة مع الاحتياجات والمتطلبات الوطنية
- اهمية الاتساق بين الاهداف التنموية الوطنية والالتزامات التي يتم التفاوض عليها اقليميا ودوليا
- التناسق والتعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية (بما في ذلك دور المؤسسة التشريعية والدور الرقابي للعملية التنموية)

سياسات الاستثمار ودور الدولة التنموي

- دور الدولة ونموذج التنمية المتبع: نمو او تنمية شاملة؟
- السياسات الماكرو-اقتصادية الداعمة للاهداف التنموية والمقاربة التي تراعي العدالة الاجتماعية
  - من التركيز على المتغيرات الوسيطة (الوضع النقدي، استقرار الاسعار وميزان المدفوعات) الى التركيز على اداء الاقتصاد الحقيقي (النمو والمساواة والفرص)
  - من التركيزعلى الوصول الى الاسواق وكمية تدفقات الاستثمارات الاجنبية الى التركيز على القيمة المضافة والروابط مع الاقتصاد الوطني)
  - من سياسات استثمار كمية الى سياسات تركز على القيمة المضاقة النوعية؟
  - الاهتمام بالعمالة الكاملة كهدف اساسي لسياسة الاقتصاد الكلي
- الانتقال بدور الدولة من إدارة الأزمات والإخفاقات إلى تحفيز فاعل وديناميكي للاستثمارات؛
- رفع معدل الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية والتنمية البشرية؛
- تحسين نوعية الاستثمار الوطني والأجنبي؛ تعزيز مشاركة المستثمرين في الاستثمارات الإنتاجية الطويلة الأمد.
- حيز صنع السياسات

اتفاقيات الاستثمار الثنائية المبرمة من قبل السودان

https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/199/sudan

- ٣٤ اتفاقية استثمار (من بينها ١٩ لم تدخل حيز النفاذ وواحدة الغيت)

امثلة عن القواعد المضمنة في اتفاقيات الاستثمار

- حماية شريحة واسعة من المستثمرين وتشمل حماية الممتلكات غير المادية مثل الملكية الفكرية والأسهم والسندات والأرباح التي يتوقعها المستثمر؛
- استعادة ونقل الأرباح الكاملة وغيرها من الأموال المتعلقة بالاستثمار القائم؛
- معاملة بالمثل للمستثمرين المحليين و/أو المستثمرين من البلدان الأخرى (مبدأ المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية)؛
- معايير الحماية المطلقة مثل "المعاملة العادلة والمنصفة" و"الحماية الكاملة وتوفير الأمن"؛
- وعد بالتعويض في حالة التأميم أو المصادرة؛
- الاحتكام إلى التحكيم الدولي لفض النزاعات مع الدولة، حيث ُيسمح للمستثمر بمقاضاة الدولة في محافل تحكيم خاصة؛
- تمتد الفترة الزمنية لهذه الاتفاقات عادة إلى 10 أو 15 سنة، إلا أن معظم الاتفاقات ينص على تجديد الاتفاق بطريقة تلقائية لو لم تطلب إحدى الدول الأعضاء إعادة التفاوض أو عدم تجديد الاتفاق؛
- في حال الانسحاب من الاتفاق، تنص أغلب الاتفاقات على استمرار استفادة الاستثمارات الأجنبية القائمة في الدولة المنسحبة والمستثمرين الأجانب القائمين على هذه الاستثمارات من الحمايات التي يتيحها الاتفاق إلى حوالي 5 أو 10 أو 15 سنة إضافية.

مثال عن القواعد المضمنة في اتفاقيات الاستثمار

المادة المتعلقة بالمعاملة العادلة والمنصفة :

"....تمنح الاستثمارات الخاصة بمواطني أو شركات كل طرف من الأطراف المتعاقدة في كافة الأوقات معاملة عادلة ومنصفة كما تتمتع بالحماية الكاملة والأمن في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ولا يجوز لأي من طرفي التعاقد تحت أي ظروف من خلال إجراءات غير مبررة أو تمييزية الإخلال بالإدارة والصيانة والاستخدام والانتفاع والتصرف في الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه، على أن يراعي كل طرف متعاقد أي التزامات يمكن أن تنشأ في ما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر".

- تم تفسير هذه القاعدة من ِقبل المحكمين الدوليين على أنها توفر للمستثمر الحق ببيئة أعمال "مستقرة ويمكن التنبؤ بها"، مما يسمح للمستثمر بمقاضاة الدولة والحصول على تعويض في حال قيام الدولة بإجراء تعديلات على التشريعات والنظم المحلية مثل منظومة الضرائب ومعايير تنظيمية مشابهة.

التحكيم الدولي

	القطاعات المتاثرة
Michael Dagher v. Republic of the Sudan (2014)	قطاع الاتصالات/ عدم منح الحكومة الشركة الولوج الى شبكات الانترنت الوطنية
Veolia vs. Egypt	سياسة الأجور وقرار رفع الحد الأدنى للأجور في مصر
Border Timbers vs. Zimbabwe	سياسات إصلاح الأراضي وإعادة توزيعها في زمبابوي
Bechtel vs. Bolivia	سياسة تعزيز الوصول إلى الخدمات بعد فشل تجربة خصخصة خدمات المياه في بوليفيا
Cyprus Popular Bank vs. Greece	تدُّخل الحكومة لإعادة هيكلة الديون في اليونان
Duetsche Bank vs. Sri Lanka	تدابير البنك المركزي في سريلانكا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية
Piero Forsti and others vs. South Africa	قانون تمكين المجموعات الاجتماعية المه َمشة بعد انتهاء نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا
Vattenfall vs. Germany	تدابير لإعادة تنظيم سياسة الطاقة النووية في ألمانيا
Lone Pine vs. Canada Chevron vs. Ecuador Renco vs. Peru Metalclad vs. Mexico Philip Morris vs. Uruguay Philip Morris vs. Australia	تدابير تنظيمية اتخذتها الحكومات في مجالي الصحة والبيئة

العلاقة ما بين الاتفاقيات وجذب الاستثمار

- OECD study (2018) that comprehensively reviews the existing evidence states the following:

  "[T]he several dozen econometric studies that have tested whether there is a correlation between the existence of [BITs] and FDI inflows to developing countries Some studies found positive correlation, at least in certain configurations, some found a very weak, no, or even negative correlation, and some studies found correlation between [BITs] and greater inflows, but not necess**show diverse and at times contradicting results.** arily from the States with which a treaty has been concluded."

  - Source: Joachim Pohl, "Societal Benefits and Costs of International Investment Agreements", OECD (2018), available at: https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/e5f85c3d-en.pdf?expires=1587907609&id=id&accname=guest&checksum=FF4EB01D644F9E4EAA1C71804E7109F9

- Study from the University of Oxford shows that it is exceedingly rare for foreign investors to factor in investment treaties when committing capital abroad....
  - Source: Lauge Poulsen, "The Importance of BITs for Foreign Direct Investment and Political Risk Insurance: Revisiting the Evidence". In Yearbook on International Investment Law & Policy 2009/2010. New York: Oxford University Press

- Numerous studies, including by the World Bank and UNCTAD, indicate that investment treaties are hardly the determining factor for investors when making the decision to invest; other factors -- such as market size and growth potential, a skilled workforce, availability of natural resources and adequate infrastructure -- appear to be more important determinants of FDI.
  - Source: Kusi Hornberger, How Much Does Investment Climate Matter? Joseph Battat, and Peter Kusek (2011) "Attracting FDI; How Much Does Investment Climate Matter?", published as World Bank Group- View Point: Public Policy for the Private Sector, available at: http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/327-Attracting-FDI.pdf and UNCTAD Trade and Development Report 2014, Chapter VI, page 155, available at: http://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=981.

مجموعات نقاش

تدفقت استثمارات اجنبية كثيفة الى قطاع الزراعة في السودان، خاصة في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، والتي هدفت الى تكثيف الإنتاج المحلي من منتجات زراعية معينة من اجل تصديرها الى الخارج. ابرمت العقود طويلة الأمد مع هذه الشركات والتي تضمنت استحواذ على مساحات واسعة من الأراضي وكذلك عدد من الحوافز الضريبية وغيرها.

خرجت مظاهرات عديدة تحتج على إقامة عدد من هذه المشاريع الزراعية، خاصة بسبب غياب التنسيق مع المزارعين والسكان المحليين والتعدي على حقوقهم من خلال تحييدهم عن الأراضي مما يعني عدم قدرتهم الاستمرار بفلاحة الأرض واستكمال طرق العيش التي اعتادوا مما يفقدهم مصدر رزقهم الاساسي. واحتد العنف ما بين الشركات الأجنبية والمجموعات.

تدخلت الدولة من اجل ضبط الوضع وتم إقرار تخصيص 25٪ من حيازات الشركات الاجنبية من الأراضي للمجتمع المحلي لكي يتم تولي استخدامها من قبل المزارعين المحليين. ومع ذلك ، فإن إعادة تخصيص الأراضي لصالح السكان المحليين واجه مشاكل عملية في تحديد أعضاء "المجتمع المحلي" بالإضافة الى إشكالات بيروقراطية. قررت الدولة إعادة النظر في سياساتها لهذا القطاع ومحاولة إيجاد حل يناسب الأطراف المختلفة: المجتمع المحلي، الشركة الأجنبية والدولة.

على كل مجموعة النظر في احدى الأسئلة التالية:

1. ما هي الإشكاليات التي من الممكن ان تترتب عن مسالة إعادة التفاوض مع الشركة الأجنبية، خاصة من جراء اتفاقيات الاستثمار الدولية والعقود التي ابرمت مع الشركات، وكيف يمكن للحكومة التعامل مع هذه الإشكاليات على المدى القصير والمدى البعيد؟

2. كيف يجب ان تكون استراتيجية الدولة لمقاربة دور المزارعين والمجتمع المحلي عامة في اطار تطوير سياسة الاستثمار في القطاع الزراعي؟ ما هي حقوق المجتمعات المحلية التي يجب ان يتم مراعاتها في اطار رسم سياسات الاستثمار؟

3. ما هي المسؤوليات التي يجب ان تقع على عاتق الشركة الأجنبية فيما يتعلق بمساهماتها تجاه التنمية المحلية واحترامها لحقوق المجموعات المحلية؟ وكيف يمكن ضمان التزام الشركات بهذه الواجبات؟

4. في اطار مقاربة تراعي مبادئ العدالة الاجتماعية، ما هي الأسس والاولويات التي يجب ان تراعى في اطار تطوير سياسة الاستثمار في القطاع الزراعي عامة وما هي الأهداف التي يجب ان يتم تضمينها في مقاربة الدولة لهذا القطاع؟